

عمدة القاري

يرو البخاري حديثا منها لأنها لم تثبت على شرطه .

. - 33

(باب التزعر للرجال) .

أي هذا باب في بيان حكم التزعر أي في الجسد للرجال واحترز به عن النساء فإنه يجوز لها وفي بعض النسخ باب النهي عن التزعر للرجل وهذا أوضح وأحسن .

64 - (حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال نهى النبي أن يتزعر الرجل) .

مطابقته للترجمة ظاهرة وعبد الوارث بن سعيد البصري وعبد العزيز بن صهيب والحديث بهذا السند من أفرادة قوله أن يتزعر الرجل هكذا قيده بالرجل وكذا رواه إسماعيل بن علي وحماد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ورواه شعبة عن ابن علي عند النسائي مطلقا فقال نهى عن التزعر وكأنه اختصره والمطلق محمول على المقيد وقال ابن بطال وابن التين هذا النهي خاص بالجسد ومحمول على الكراهة لأن تزعر الجسد من الرفاهية التي نهى الشارع عنها بقوله البذاذة من الإيمان والدليل على كون النهي محمولا على الكراهة دون التحريم حديث أنس أن عبد الرحمن بن عوف قدم على رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة وروى وضرة صفرة وزاد حماد بن سلمة عن ثابت وبه ردع من زعفران فقال مهيم الحديث فلم ينكر عليه النبي ولا أمره بغسلها فدل على أن نهيه عنه لمن لم يكن عروسا إنما هو محمول على الكراهة فإن قلت روى أبو داود من حديث عمار قال قدمت على أهلي ليلا وقد تشققت يداي فخلقوني بزعفران فغدوت على رسول الله ﷺ فسلمت عليه فلم يرد علي ولم يرحب بي فقال اذهب فاغسل عنك هذا فذهبت فغسلته ثم جئت وقد بقي علي منه ردع فسلمت فلم يرد علي ولم يرحب بي وقال اذهب فاغسل عنك هذا فذهبت فغسلته ثم جئت فسلمت فرد علي ورحب بي وقال إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير ولا المتصمخ بالزعفران ولا الجنب قلت قيل هو معلول لأن في سنده مجهولا قلت أخرجه أبو داود من طريقين أحدهما عن موسى بن إسماعيل عن حماد عن عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر عن عمار بن ياسر وهذا صحيح والآخر عن نصر بن علي الخ وفيه المجهول ومع هذا فالصحيح منه لا يقاوم صحيح البخاري فافهم .

. - 34

(باب الثوب المزعر) .

أي هذا باب في بيان حكم الثوب المزعر أي المصبوغ بالزعفران .

5847 - حدثنا (أبو نعيم) حدثنا (سفيان) عن (عبد الله بن دينار) عن (ابن عمر) .
بزعفران أو بورس مصبوغا ثوبا المحرم يلبس أن النبي نهى قال هما B
مطابقته للترجمة طاهرة وأبو نعيم الفضل بن دكين وسفيان بن عيينة والحديث مضى في الحج
مطولا والبورس بفتح الواو وسكون الراء وبالسين المهملة نبت يكون باليمن والتقيد بالمحرم
يدل على جواز لبس الثوب المزعفر للحلال وقال ابن بطال أجاز مالك وجماعة لباس الثوب
المزعفر للحلال وقالوا النهي في حق المحرم خاصة وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم
وغير المحرم وحديث ابن عمر الآتي في باب النعال السبئية يدل على الجواز فإن فيه أن
النبي وكان يصبغ بالصفرة وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر Bهما قال رأيت رسول الله
وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنده عبد الله بن مصعب بن الزبير وفيه ضعف .
35 - .

(باب الثوب الأحمر) .

أي هذا باب حكم لبس الثوب الأحمر ولم يبين الحكم في الترجمة اكتفاء بما في حديث الباب .

66 - (حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي إسحق سمع البراء Bه يقول كان النبي